### في كلمة له أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

# الغانم : لا نستوعب تذرع إسرائيل بديمقراطية شكلية للتنكيل بالإنسان

■ نتحدث عن الديمقراطية وتجديدها وننسى أن مفهومها هو حقوقي قبل كل شيء

الغانم يلقي كلمته

■ ما يحدث في الاراضي الفلسطينية هو ظلم مستمر لأكثر من سبعين عاما

■ أي حديث عن المساواة والعدل وحقوق الانسان هو كلام ساقط ومنقوض

■ هل توجد ندية في مشهد يومي لشاب يحمل حجرا امام جنود مدججين بأسلحة القتل ؟

■ الجندي المغتصب تتم شرعنة افعاله الإجرامية عبر برلمان منتخب في مفارقة غريبة

اكد رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق علي الغانم امس انه "لا يمكن للعالم ان يستوعب وجود كيانات كالكيان الاسرائيلي تمارس كافة اشكال القمع والتنكيل والاقصاء ضد الانسان بحجة ان تلك الكيانات تتمتع بشكلها الديمقراطي".

جاء ذلك في كلمة للغانم امام مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال134 المنعقد في لوساكا عاصمة زامبيا تحت عنوان (تجديد الديمقراطية - منح صوت للشباب) في الفترة من 19 الى 23 من مارس الجاري.

واضاف الغانم ان "ما يقلق هو ذلك الاستقرار الجمعي على فكرة انه طالما كان هناك شكل مؤسسي راسخ للحكم الديمقراطي فإن اي ممارسة لتلك المؤسسة حتى لو كانت مناقضة لكافة مفاهيم الديمقراطية هو امر يمكن التعايش معه وشرعنته".

واشار الى انه "هنا تكمن المعضلة والمفارقة حيث ان تلك المؤسسات التي نسعى الى حمايتها وصونها وتجديدها خلقت لترسيخ جوهر الحكم الديمقراطي وفلسفته القائمة على التسامح والمساواة والعدل وصيانة حقوق الانسان وانه متى ما تحولت او حادت عن تلك الأهداف فان خطرها يصبح اكبر واعظم".

واضاف "ان ما يحز في النفس ويبعث على القنوط ويدفع بالشعور حول عبثية كل دعوات التجديد الديمقراطي هو مجرد استذكار عابر لما يحدث في الاراضي الفلسطينية المحتلة".

وذكر في السياق ذاته "اننا نتحدث عن الديمقراطية وتجديدها وعن انخراط الشباب وننسى ان مفهومها هو مفهوم حقوقي قبل كل شيء وانه يتعلق بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية المختلف والأقليات وغيرها من مفاهيم".

وتساءل رئيس مجلس الامة الكويتي "اين تلك العناوين مما يحدث في الاراضي الفلسطينية المحتلة" مضيفا "انني لا اتحدث هنا عن صراع مسلح عابر او بؤرة توتر وقتية انما اتحدث عن ظلم مستمر لأكثر من سبعين عاما".

وذكر "ان اي حديث عن المساواة والعدل وحقوق الانسان هو كلام ساقط ومنقوض عندما نستدعي المشهد المنكوب في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدءا من العناوين الكبرى المتعلقة بحق تقرير المصير وطمس الهوية الفلسطينية والتشويه الديموغرافي ومسخ جغرافية الأرض والاستيطان واللاجئين انتهاء بالمشاهد اليومية والعناوين الفرعية المتعلقة بمشاهد القتل والايذاء اليومي فنحن امام كل ما يناقض الجوهر الحقوقي للمفهوم الديمقراطي".

وتساءل "هل توجد ندية ومساواة وتعادل في مشهد يومي لشاب فلسطيني يحمل حجرا او سلاحا ابيض ليدافع عن بيته او بستانه او مدرسته امام جنود مدججين بأسلحة القتل الآلية".

واوضح الغانم "ان المفارقة تكمن في ان هذا الجندي المغتصب تتم شرعنة افعاله الاجرامية عبر برلمان منتخب فيصبح مدافعا شرعيا امام هذا الفلسطيني الذي يتم تصويره على انه ارهابي فهل توجد صورة ومعادلة اكثر عبثية من هذه التي اتحدث عنها".

واعتبر "ان التسلح بالشكل الديمقراطي لفعل ما هو مناقض لفلسفة الديمقراطية امر يتم عن سقوط مفاهيمي واخلاقي وثقافي" مبينا "ان الجميع وللأسف يريد ان يطمس حقيقة ان هذا الشاب الفلسطيني مسلوب من سلاحه الألى الا ان المجتمع الدولي ينسى ان هذا الشاب مسلح بحقه في الدفاع عن بيته وارضه وممتلكاته واهله وبقرارات من مجلس الامن مضى على صدورها اكثر من خمسين عاما".

واضاف "كما انه مسلح ايضا بمئات من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وببيانات كل من (الانروا) و(الفاو) و(اليونيسيف) وبكافة اتفاقيات جنيف الحقوقية الانسانية التي تكفل حقه الطبيعي والفطري في العيش بسلام وامن على ارضه وارض اجداده واقامة دولته وتقرير مصيره".

ولفت الغانم الى انه "امام كل تلك الاسلحة الاخلاقية التي يتسلح بها الفلسطيني هناك في المقابل الجندي الاسرائيلي المسلح ببندقية والذي يقوم الكنيست العنصري كبرلمان ديمقراطي منتخب بشرعنة اطلاق رصاصه المميت على كل حي او جماد".

وشدد على ان "الارهاب التقليدي وارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل وجهان لعملة واحدة ويتعايشان على بعضها البعض وكلاهما يستخدم لخلق الاعذار والتبريرات الواهية لشرعنة الارهاب".

واستعرض رئيس مجلس الامة الكويتي في هذا المجال عددا من الانتهاكات الحقوقية التي صادق عليها الكنيست الاسرائيلي محملا المجتمع الدولي المسؤولية الاخلاقية في التصدي لتلك الانتهاكات ووضع حد لها.

وفيما يلي النص الكامل لكلمة الغانم: "بسم الله الرحمن الرحيم معالي السيد باتريك ماتيبيني رئيس مجلس الامة بجمهورية زامبيا الصديقة معالي السيد صابر شودري رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الأخوة اصحاب المعالي رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود البرلمانية السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لست بوارد ان استغل هذه الدقائق المعدودة لابحث بالتفصيل الجوانب التي نرى ضرورة ان يشملها التجديد الديمقراطي والعناصر التي من شأنها بث روح جديدة في مفاهيم الحكم الديموقراطي.

وحتى أكون صريحا فانا اليوم لست معنيا بالتحدث عن الجوانب المتعلقة بالشكل الديمقراطي لطرق الحكم وسائل المشاركة لمؤسسات الحكم والتعبير الديمقراطي وآليات الاقتراع واشكال البرلمانات وصلاحيات النواب.

بل اجد نفسي ملزما بالتحدث عن المضمون الديمقراطي عن تلك الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالديمقراطية كمخرجات الحكم الديمقراطي كطريقة عيش هي الأقرب الى المبادىء الانسانية العامة.

ان ما يخيفني ليس تعثر التجارب الديمقراطية او جمودها او عجزها عن مواكبة التطور الإنساني بل ما يقلق ايها السادة هو ذلك الاستقرار الجمعي على فكرة انه طالما كان هناك شكل مؤسسي راسخ للحكم الديمقراطي فان اي ممارسة لتلك المؤسسة حتى لو كانت مناقضة لكل مفاهيم الديمقراطية هو امر يمكن التعايش معه وشرعنته وهنا تكمن المعضلة والمفارقة.

ان تلك المؤسسات التي نسعى الى حمايتها وصونها وتجديدها خلقت لترسيخ جوهر الحكم الديموقراطي وفلسفته القائمة على التسامح والمساواة والعدل وصيانة حقوق الانسان ومتى ما تحولت او حادت عن تلك الاهداف فإن خطرها يصبح اكبر واعظم.

ايها الاخوة..

لا يمكن لنا ونحن في القرن ال21 ان نستوعب وجود كيانات تمارس كل اشكال القمع والتنكيل والاقصاء ضد الانسان بحجة ان تلك الكيانات تتمتع بشكلها الديمقراطي وحتى ابتعد عن المواربة واعفيكم مشقة التخمين عمن اتحدث فسأقول بشكل مباشر انني اتحدث عن اسرائيل.

ان ما يحز في النفس ويبعث على القنوط ويدفع بالشعور حول عبثية كل دعوات التجديد الديموقراطي هو مجرد استذكار عابر لما يحدث في الاراضي الفلسطينية المحتلة فإننا نتحدث عن الديموقراطية وتجديدها وعن انخراط الشباب وننسى ان المفهوم الديمقراطي هو مفهوم حقوقي قبل كل شيء يتعلق بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية المختلف والاقليات وغيرها من المفاهيم.

اين تلك العناوين مما يحدث في الاراضي الفلسطينية المحتلة انا لا اتحدث هنا عن صراع مسلح عابر او بؤرة توتر وقتية انا اتحدث عن ظلم مستمر لأكثر من سبعين عاما ان اي حديث عن مساواة وعدل وحقوق انسان هو كلام ساقط ومنقوض عندما نستدعي المشهد المنكوب في الاراضي الفلسطينية المحتلة بدءا من العناوين الكبرى المتعلقة بحق تقرير المصير وطمس الهوية الفلسطينية والتشويه الديمغرافي ومسخ جغرافية الأرض والاستيطان واللاجئين انتهاء بالمشاهد اليومية والعناوين الفرعية المتعلقة بمشاهد القتل والايذاء اليومي فنحن امام كل ما يناقض الجوهر الحقوقي للمفهوم الديمقراطي.

واني اتساءل ايها السادة هل توجد ندية ومساواة وتعادل في مشهد يومي لشاب فلسطيني يحمل حجرا أو سلاحا أبيض ليدافع عن بيته او بستانه أو مدرسته أمام جنود مدججين بأسلحة القتل الآلية.

الا ان هذا الجندي المغتصب تمت شرعنة افعاله الاجرامية عبر برلمان منتخب يصبح اذن مدافعا شرعيا امام هذا الفلسطيني الذي يتم تصويره على انه ارهابي.

هل توجد صورة ومعادلة اكثر عبثية من هذه التي اتحدث عنها.

"ان التسلح بالشكل الديموقراطي لفعل ما هو مناقض لفلسفة الديمقراطية امر ينم عن سقوط مفاهيمي واخلاقي وثقافي. ان الجميع وللأسف يريد ان يطمس حقيقة ان هذا الشاب الفلسطيني مسلوب من سلاحه الالى نعم لكن المجتمع الدولي ينسى ان هذا الشاب مسلح بحقه في الدفاع عن بيته وارضه وممتلكاته وأهله.

مسلح بقرارات من مجلس الأمن مضى على صدورها أكثر من خمسين عاما .. مسلح بمئات من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.. مسلح ببيانات الأنروا والفاو واليونيسيف.. مسلح بكل اتفاقيات جنيف الحقوقية الانسانية التي تكفل حقه الطبيعي والفطري في العيش بسلام وامن على ارضه وارض أجداده وحقه في اقامة دولته وتقرير مصيره.

وامام كل تلك الأسلحة الأخلاقية التي يتسلح بها الفلسطيني هناك في المقابل ذاك الجندي الاسرائيلي المسلح ببندقية يقوم الكنيست العنصري كبرلمان ديموقراطي منتخب بشرعنة اطلاق رصاصه المميت على كل حي او جماد هذا الكنيست المتشدق بالعنوان الديموقراطي والموجود بيننا في هذا المحفل الدولي الحر للأسف هو ذاته الذي يصادق الصيف الماضي على قانون يسجن اي فلسطيني يرمي حجرا لفترة تصل الى 20 عاما فقط لانه يدافع عن ارضه وبيته.

هو الكنيست المتلبس بالرداء الديموقراطي الذي يصادق على قانون (نزع المواطنة) الموجه الى فلسطينيي الداخل الذين يعيشون في غزة حيث توجد زوجاتهم لانه لا يحق لهن الالتحاق بأزواجهم في الداخل الفلسطيني.

هو الكنيست الذي يحاول عبر قانون عبثي شرعنة منع زيارة الاف السجناء والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

هل نتحدث هنا عن أين تصطف المفاهيم الإنسانية.

مشكلة المجتمع الدولي انه يرى بعينه اين تصطف جماعات السلام والخضر وحماية البيئة ومنظمات حقوق الانسان ومتطوعو ودعاة السلام في العالم ..انه يرى كل هؤلاء متضامنين مع حقوق الشعب الفلسطيني.

لكن .. هذا غير مهم طالما ان اسرائيل تقدم نفسها على انها بلد ديموقراطي وباسم هذه الديموقراطية يتم تقنين وشرعنة كل الأعمال الاجرامية التي تناقض كل المفاهيم الديمقراطية والحقوقية.

ايها الحضور..

لا بد من عمل ما سياسي وشرعي وحقوقي وقانوني ولاخي لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني.

على العالم ان يبعث برسالة واضحة جلية مفادها ان الشرعية الدولية قائمة وذات مخالب وان بإمكان العمل السياسي السلمي الشرعي ان يوقف آلة القتل الاسرائيلية .. عدا ذلك نحن نمضي الى المجهول .. الى المناطق الموحشة .. ونهيىء الارض لتسود البدائل التي لا احد يعلم الى اين ستمضي بنا.

ان الارهاب التقليدي وارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل وجهان لعملة واحدة يتعايشان على بعضها البعض وكلاهما يستخدم الآخر لخلق الاعذار والتبريرات الواهية لشرعنة الارهاب.

انا اضع الجميع امام مسؤولياته الأخلاقية املا في تحرك ما ينهي عجلة الدم النازفة على مدى ستين عاما

### عقب مشاركته في اجتماع جمعية الأمناء العامين الدولية

## الكندري : تبادل امناء المجالس التشريعية يطور العمل البرلماني

اكد امين عام مجلس الامة الكويتي علام الكندري اهمية تبادل الخبرات والتجارب بين امناء المجالس التشريعية والذي من شأنه تطوير آلية العمل البرلماني بشكل عام وتسهيل مهمة اعضاء البرلمان للقيام بعملهم الرقابي والتشريعي.

وقال الكندري في تصريح صحفي عقب مشاركته في اجتماع جمعية الامناء العامين الدولية على هامش اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال134 ،ان هذا الاجتماع يعتبر فرصة مناسبة لطرح ومناقشة العديد من المشاكل التي يواجهها الامناء العامون في اداء اعمالهم».

واضاف انه جرى خلال الاجتماع استعراض تجارب عدد من الامانات العامة الدولية في الجوانب التشريعية والقانونية والادارية للاستفادة منها في تقديم الدعم الفني والاداري للاعضاء.

واشار الكندري الى مدى الاستفادة من هذه الاجتماعات في اكتساب خبرة اكبر في مجال العمل البرلماني خاصة وانها تأتي بمشاركة عدد من البرلمانات العريقة

## رئيس مجلس الأمة اجتمع مع نائب رئيس مجلس النواب الاندونيسي

اجتمع رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق علي الغانم امس مع نائب رئيس مجلس النواب الإندونيسي فضلي زون وذلك على هامش مشاركته في اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال134 المنعقد حاليا في جمهورية زامبيا.

وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات لاسيما تلك المتعلقة بالجانب البرلماني.

وناقش الاجتماع عددا من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بما فيها توحيد المواقف ووجهات النظر في المحافل البرلمانية القارية والدولية.

كما اجتمع الرئيس الغانم مع عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو الشعبة البرلمانية الفلسطينية عزام الاحمد.

وبحث الجانبان اخر التطورات السياسية والميدانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة

### الوفد اختتم زيارة ويستعد لأخرى مماثلة إلى جمهورية الكاميرون

# الحريجي : إنشاء لجنة صداقة برلمانية قمرية - كويتية لتعزيز التعاون بين البلدين

اختتم وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الأولى امس زيارة الى جمهورية جزر القمر دامت أربعة أيام واستهدفت توطيد العلاقات البرلمانية وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ومن المقرر أن يقوم الوفد البرلماني الكويتي بزيارة مماثلة الى جمهورية الكاميرون وذلك ضمن برنامج معد من قبل مجلس الامة لمجموعات الصداقة لتقريب وجهات النظر مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة وبحث سبل التعاون في المجالات كافة

ومن جانبه اعلن رئيس البرلمان الاتحادي بجزر القمر بالانابة هاشم باميارا عن انشاء لجنة صداقة برلمانية قمرية - كويتية تهدف الى تعزيز التعاون بين البلدين.

واكد باميارا خلال جلسة عمل عقدها واعضاء البرلمان بالعاصمة موروني مع رئيس واعضاء وفد الصداقة البرلمانية الكويتية الذي يزور جزر القمر حاليا اهمية تلك الزيارة لبلاده.

وقدم خلال جلسة العمل شرحا تفصيليا عن الهيكل التنظيمي لبرلمان بلاده والاساليب التشريعية المتبعة فيه.

واستعرض مسودة مذكرة تفاهم بين البرلمان الاتحادي القمري ومجلس الامة الكويتي ليتم دراستها في الكويت وتوقيعها في المستقبل مبينا انها تهدف الى تعزيز التعاون بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين وتبادل الخبرات وتنسيق المواقف في المنتديات العربية والاقليمية والدولية.

من جهته اشاد رئيس الوفد النائب سعود الحريجي بالنتائج التي تمضخت عنها الزيارة في اشارة الى انشاء لجنة الصداقة البرلمانية القمرية الكويتية فضلا عن مسودة مذكرة التفاهم بين برلماني البلدين الشقيقين.

وحضر جلسة العمل اعضاء وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية كل من النواب الدكتور احمد مطيع العازمي وحمدان سالم العازمي ومحمد مروي الهدية والمستشار بسفارة دولة الكويت بالقاهرة عبدالعزيز محمد البشر

وكان رئيس وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية سعود الحريجي قد زار على هامش زيارته واعضاء وفد مجموعة الصداقة المجمع التابع لفرع (جمعية العون المباشر) الكويتية في مدينة موروني عاصمة جمهورية جزر القمر.

واشاد بمستوى المجمع الذي يحوى محلات ومخازن فضلا عن مستوصف مجهز بأحدث الالات الطبية واصفا اياه بـ"الممتاز". واثنى على جهود جمعية العون المباشر وثمن حرص القائمين عليها في اكمال مسيرة المرحوم الدكتور عبدالرحمن السميط في العناية بالايتام والفقراء في اشارة الى ما لمسه من اثر طيب وبالغ في نفوس القمريين والايتام هناك.

وشارك في هذه الزيارة اعضاء وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية النواب الدكتور احمد مطيع العازمي وحمدان سالم العازمي ومحمد مروي الهدية والمستشار بسفارة دولة الكويت لدى القاهرة عبدالعزيز محمد البشر

الوفد البرلماني مع نظيرية بجزر القمر